جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

التمويل الزراعي واثره على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1998-2012)

ليلى بديوي مطوق [a*] ، احمد ابراهيم مهدي [b]
جامعه الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2017/12/1
تاريخ التعديل : 2017/12/15
قبول النشر : 2017/12/28
متوفر على الأنترنيت : 2018/12/26

الكلمات المفتاحية :
التمويل الزراعي
الناتج المحلي الاجمالي
القروض
التحليل القياسي
التحليل الوصفي

الملخص

يستهدف البحث تسليط الضوء على التمويل الزراعي وقياس دوره في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 1998-2012، بالاعتماد على القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من المصارف وكذلك القروض الممنوحة من برنامج المبادرة الزراعية وباستخدام اسلوب التحليل القياسي، فقد تم اختبار استقراريه البيانات ومن ثم تقدير النتائج من خلال نموذج الانحدار البسيط، وقد اجتاز النموذج الاختبارات الاحصائية والقياسية، وقد ظهر التأثير الايجابي للتمويل الزراعي على الناتج المحلي الاجمالي اذ ان زيادة التمويل الزراعي بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (0.325%).

© 2018 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The research aims to highlight agricultural finance and explain its role in influencing Iraq's GDP over the period 1998-2012, by relying on loans granted to the agricultural sector by banks, as well as loans from the Agricultural Initiative program by using the method of analysis econometrics, the data stability has been tested and then the results are estimated through a simple regression model. The model has passed the statistical and standard tests. The positive effect of agricultural finance on GDP has been shown. The increase of agricultural finance by 1% leads to an increase of the GDP by(0.325%).

المقدمة

يعد التمويل الزراعي الاساس في عملية تنشيط القطاع الزراعي من خلال ما يوفره من رؤوس اموال لازمة للاستثمار في الزراعة وبهذا يكون اداة مهمة في تنويع مصادر الدخل القومي الذي تهدف اليه مختلف البلدان لتجنب تعرض اقتصاداتها الى هزات بسبب اعتمادها على مورد رئيسي واحد، والعراق احد الدول التي تسعى لتحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية واتباع سياسات تهدف الى تطوير قطاعات معينة ومنها القطاع الزراعي وقد اعتمد سياسات تسعيرية وانتاجية وتمويله لتحسين المستوى الانتاجي فيه ورفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي فأصدرت العديد من القرارات لتسهيل حصول المزارعين والجمعيات التعاونية على القروض بفوائد ميسرة وتعدد الجهات المانحة لها وطبقت المبادرة الزراعية التي تضمنت تقديم الدعم عبر صناديق متخصصة بنشاط زراعي معين لتساهم في تطوير نشاطات عدة.

منهجية البحث

اهمية البحث

يعاني القطاع الزراعي من تدهور البنى التحتية و تخلف الايدي العاملة وانتشار الفقر والهجرة الى المدن ،وبدائية الطرق الانتاجية المتبعة وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة واتباع اساليب اروائية قديمة وبروز مشاكل التصحر والتجاوز على الاراضي الزراعي بتغير جنسها الى اراضي سكنية مما جعل من اولويات السياسات المطبقة هو الاهتمام بهذا القطاع باعتباره موردا رئيسيا يتم الاعتماد عليه في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

* Corresponding author : G-mail addresses : laylab.muttaq@uokufa.edu.iq.
© 2018 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2018-8-3/133-142

مشكلة البحث

يعاني القطاع الزراعي من تدني وضعف مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، مما اوجب على السلطات المعنية اتخاذ اجراءات وسياسات عديدة كان ابرزها السياسة الاقراضية لتمويل المشاريع والمزارعين العاملين فيه .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان القروض الممنوحة للقطاع الزراعي من المصارف والقروض الممنوحة من برنامج المبادرة الزراعية اسهمت في رفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على قدرة السياسة الاقراضية للمصارف وقروض المبادرة الزراعية في تمويل القطاع الزراعي بالأموال اللازمة للنهوض بالناتج ورفع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومدى قدرة تلك القروض على تحقيق الاهداف المرسومة والمخطط لها .

الاطار النظري

ماهية التمويل والتمويل الزراعي

اولا :التمويل

يعد التمويل احد ابرز ركائز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ يعد مورداً رئيساً يمد القطاعات الاقتصادية ومؤسساتها بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية من خلال اقامة مشروعات انتاجية وخدمية لتطوير وتحسين انتاجها وفق سياسات معينة .ويعرف التمويل بانه توفير الاموال او السيولة النقدية لإنفاقها على الاستثمارات الجديدة وتكوين راس المال الثابت لزيادة الانتاج .

ثانيا: التمويل الزراعي

يعد التمويل الزراعي ضرورة اجتماعية لتنمية القطاع الزراعي ووسيلة للدعم المالي للمزارعين لغرض سد الفجوة بين دخولهم وانفاقهم فضلا عن ما يمثله بكونه استراتيجية لنمو وتطوير القطاع الزراعي، والتمويل الزراعي هو الطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال و استعماله في القطاع الزراعي , أي انه يتضمن الطرق و الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة لإنفاقه في الإنتاج و التسويق الزراعي . ويحتاج المزارع عادة إلى رأس المال لشراء العوامل والأدوات الإنتاجية التي تساعده على إنتاج المحاصيل الزراعية التي ينوي إنتاجها. و من هذه العوامل الإنتاجية ما يستعمل مرة واحدة كالبذور والأسمدة والمبيدات ومنها ما يستعمل لعدة مرات كالأرض والمكائن و الحيوانات . وتتوقف زيادة انتاجية الارض والحيوانات في المزرعة على مقدار الاموال الاضافية التي يستطيع المزارع تأمينها او الحصول عليها وطريقة التناسب بين عوامل الانتاج اذ ان انتاجية المزارع لا تقتصر على الحصول على راس المال فقط بل على طريقة استثمار رأس المال وكفاءة المزارع الادارية في استخدام الاموال المتوفرة لديه(علي محمود عيسى ،2014: 54).

ويعرف الائتمان الزراعي بانه تأمين الوسائل التي يستطيع المزارعين من خلالها الحصول على القروض التي يحتاجونها في مجال الانتاج الزراعي وفقا لسياسات ائتمانية زراعية معينة.

ثالثا: مصادر التمويل

ويمكن أن نقسم مصادر التمويل إلى عدة أقسام تتمثل في الاتي :-

1. من حيث الملكية : ينقسم إلى :
   - التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح ، زيادة رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية.
   - التمويل من غير المالكين (المقرضين) وقد يكونوا موردين أو بنوك أو مؤسسات مالية .. الخ ويطلق عليه بأموال الإقراض .
2. من حيث النوع : وينقسم إلى :
   - تمويل مصرفي وهو الذي يتم الحصول عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .
   - تمويل تجاري وهو الذي يتم الحصول عليه من التجارة .
3. من حيث المدة الفترة الزمنية وينقسم إلى :
   - تمويل طويل الأجل مثل قروض البنوك والسندات وتكون مدته أكثر من 10سنوات .
   - تمويل متوسط الأجل وهذا النوع من التمويل يمتد ما بين سنة وعشر سنوات مثل القروض المصرفية .
   - تمويل قصير الأجل وهو الذي تكون مدته أقل من سنة مثل القروض البنكية والتمويل التجاري ..الخ(طارق الحاج،2004: 21-44).
4. من حيث المصدر ينقسم الى :
   - تمويل داخلي ويكون من المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح ..الخ .
   - تمويل خارجي ويكون مصدرة خارج المؤسسة وبعيداً عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي والتمويل التجاري والسندات .

رابعا: مصادر التمويل الزراعي

تتعدد مصادر التمويل الزراعي الا ان ابرزها يتمثل في :-

- مصادر خاصة .
- مصادر عامة (حكومية وشبه حكومية).
- جمعيات تعاونية.

تتمثل المصادر الخاصة بالأفراد والتجار والسماسرة والبنوك التجارية والشركات. اما المصادر العامة تتراسها الحكومة باعتبارها الجهة الرئيسية التي تساهم في تقديم القروض• للمزارعين وبفوائد مناسبة من خلال المصارف الزراعية اذ يتم اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية والمزارعين قروضاً نقدية ميسرة.

ويعود ضعف التمويل الزراعي الى عدة اسباب منها :-

- انخفاض العائد على راس المال المستثمر في الزراعة.
- تعرض الاستثمار الزراعي الى مخاطر عالية.
- العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع.

خامسا: التمويل الزراعي في العراق

تتعدد المصادر التي تقدم الائتمان المصرفي للزراعة في العراق اذ يعد المصرف الزراعي من ابرز تلك المؤسسات التي تساهم في مد المزارعين بالقروض الزراعية الا ان الاهتمام الحكومي الكبير بالقطاع الزراعي تبلور في اطلاق المبادرة الزراعية من قبل اللجنة العليا للمبادرة الزراعية للحكومة العراقية المتمثلة في وزارة الزراعة مجلس الادارة ولجنة الاقراض وقسم القروض الزراعية و وزارة المالية متمثلة بالمصرف الزراعي التعاوني في عام 2012 لتقديم السيولة النقدية للفلاحين بصورة قروض ميسرة وبدون فوائد للمزارعين ويكمن هدفها الرئيس لدعم الزراعة بصوره عامه وتوفير القروض والسلف لتمكين المزارعين والفلاحين من تغطية تكاليف المشاريع الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتهدف المبادرة الزراعية إلى دعم مشاريع وزارة الموارد المائية ومشاريع وزارة الزراعة من خلال العديد من الصناديق التخصصية تتولى تقديم تسهيلات الاقراض المالي والتي يمكن ايجازها(عبد الامير عبد الحسين،2013:ص134-ص135).

- صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين.
- صندوق اقراض تنمية النخيل.
- صندوق اقراض تنمية الثروة الحيوانية.
- صندوق اقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة.
- صندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبيرة .
- صندوق تنمية الاهوار.
- صندوق تنمية المشاريع الزراعية لأبناء العراق.
- صندوق تنمية المرأة الريفية.

الاطار العملي

التحليل الوصفي لبيانات المتغيرات المدروسة

1. القروض الممنوحة : يعد المصرف الزراعي التعاوني المصدر الرئيس للإقراض وتمويل القطاع الزراعي بالقروض المختلفة في بالعراق. ونلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) النشاط الاقراضي للمصرف الزراعي مضافا اليه قروض المصرف الزراعي خلال المدة المدروسة (1998-2012)اذ بلغ اجمالي القروض للقطاع الزراعي بعد تطبيق المبادرة الزراعية التي شرعت بها الحكومة ابتداءا من عام (2008) ازدياد ملحوظ في حجم القروض الممنوحة للقطاع الزراعي بلغت (391929080) مليون دينار بعد ان كان (319164) مليون دينار في عام (2007) الا انها عاودت للانخفاض عام (2009) حيث انخفضت بمقدار (224645064) مليون دينار واصبحت (167284016) مليون دينار ويعزى سبب الانخفاض الى الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي لتعاود الارتفاع في السنوات اللاحقة حتى بلغت ذروتها عامي (2011 و2012) ويرجع السبب الى ارتفاع اسعار النفط وتوفر العوائد النفطية وعمدت الحكومة من خلال موازنتها على دعم القطاع الزراعي من خلال تقديم القروض .

جدول (1) قروض المصرف الزراعي التعاوني والمبادرة الزراعية للمدة (1998-2012)

مجموع القروض الممنوحة للقطاع الزراعي (مليون دينار)

السنة	المبادرة الزراعية	مجموع القروض	معدل النمو في اجمالي القروض %
1998	-	52	-
1999	-	349	571
2000	-	21409	6034
2001	-	33209	55
2002	-	58364	76
2003	-	63640	9
2004	-	70033	10
2005	-	46366	34-
2006	-	229765	396
2007	-	319164	39
2008	288000	391929080*	122699
2009	244800	167284016*	57-
2010	288000	249138305*	49
2011	280000	545267286*	119
2012	201000	554495374*	2

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.
وزارة المالية، المصرف الزراعي التعاوني ، نشرة قروض المبادرة الزراعية.

- معدل النمو في اجمالي القروض احتسب بحسب المعادلة = $\frac{\text{الناتج في السنة السابقة} - \text{الناتج في السنة الحالية}}{\text{الناتج في السنة السابقة}}$
- (*) تعني الارقام تساوي مجموع القروض مضافا اليها المبادرة الزراعية.

شكل (1)

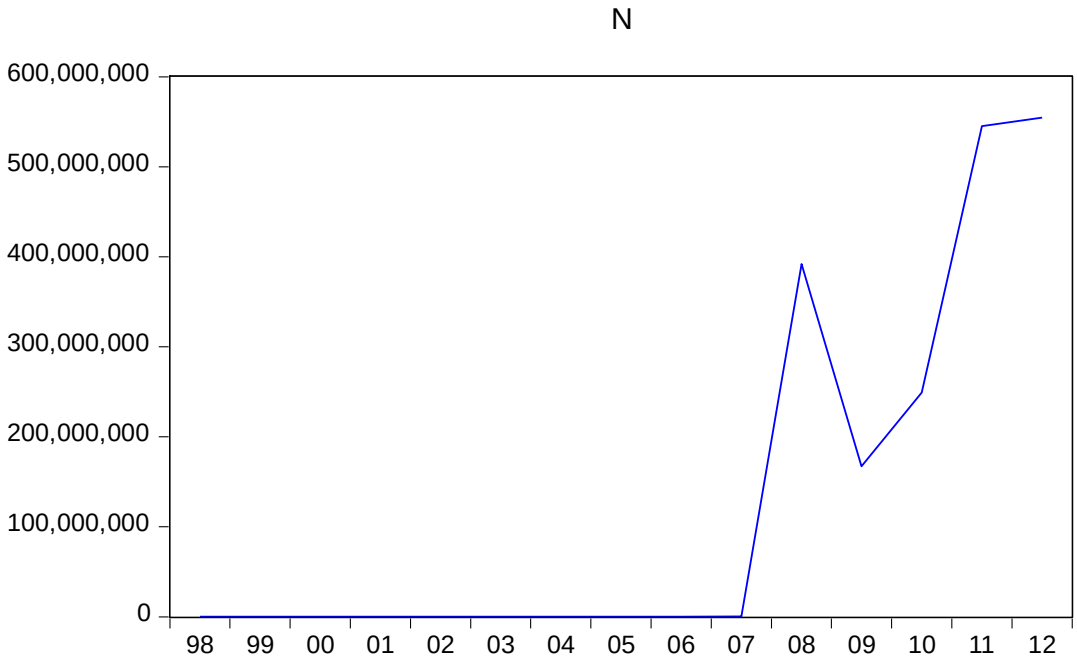

1. الناتج المحلي الاجمالي : ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على القطاع النفطي جعل من القطاع الزراعي قطاعا ضعيفا ومتخلف فضلا عن ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل متأصلة فيه مثل البطالة المقنعة والفقر والتخلف وانخفاض الدخل الزراعي الى جانب المشاكل الزراعية الفنية مثل ارتفاع نسبة الملوحة وقلة شبكات الري والبزل ومشاكلها وشحة المياه والاستخدام غير الصحيح لما متيسر منها والاعتماد على محاصيل قليلة غير مجزية في انتاجها بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها وضعف مقدرتها التنافسية للمنتجات العالمية في الاسواق المحلية والعالمية (كالرز والقمح والشعير) ، ويشير الجدول (2) الى الناتج المحلي الاجمالي (1998 – 2012) الذي تبين مستوياته انخفاض واضح للمدة (1998-2001) نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة خلال تلك المدة والتي لم يسمح بموجبها للعراق بتصدير النفط الا بحدود معينه الامر الذي حتم على الحكومة الاهتمام بالقطاع الزراعي والتوجه نحو دعم هذا القطاع اما المدة من (2002-2012) فالملاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي سجل معدلات عالية وبمعدلات نمو موجبة باستثناء عامي(2003) عام (2009) حيث سجل معدل النمو معدل نمو سالب مقداره (-27) وكان السبب تغيير النظام عام (2003) معل نمو سالب ايضا مقداره (-16) نتيجة الازمة المالية وانخفاض اسعار النفط عام (2009) ويبين الشكل (2) الصورة الواضحة لمسار الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية خلال المدة المدروسة.

جدول (2) الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومساهمة القطاع الزراعي للمدة 1998- 2012 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	النمو (%)
1998	4653524	-
1999	6607664	41
2000	7930224	20
2001	9911420	24
2002	41022927	313
2003	29585788	27-

2004	47959000	62
2005	64000000	33
2006	95588000	49
2007	111456000	16
2008	155982000	39
2009	130642187	16-
2010	167093204	27
2011	223677005	33
2012	254225490	13

وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

شكل (2)

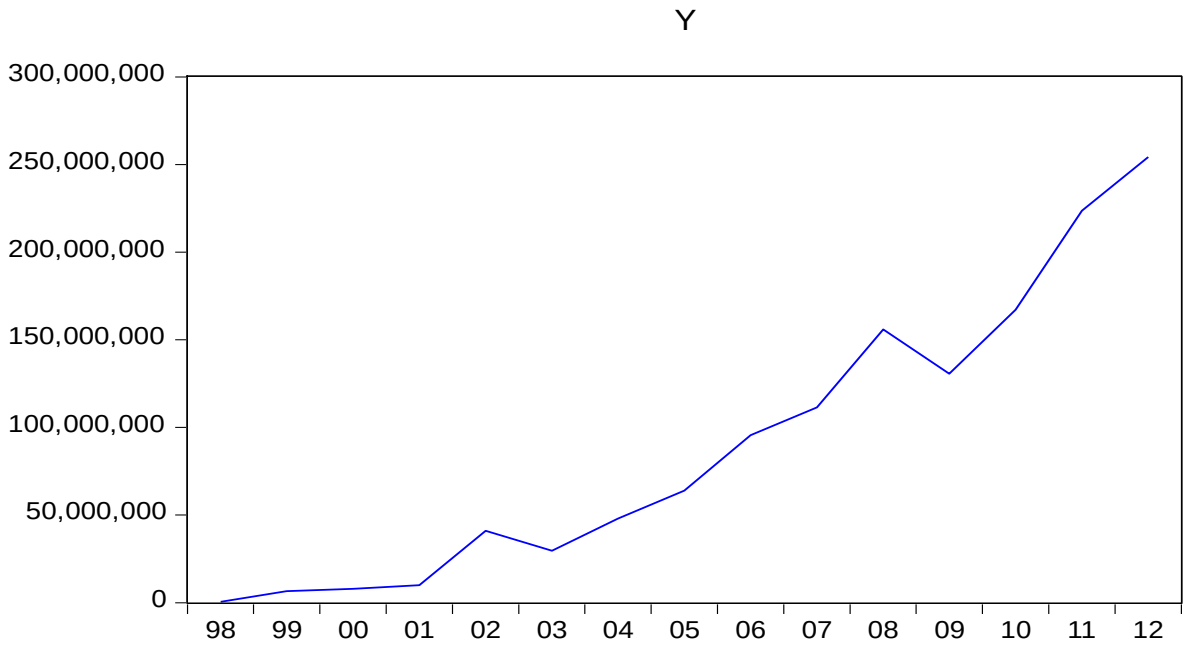

قياس وتقدير اثر القروض الممنوحة على الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية استقراريه السلاسل الزمنية

اكدت الدراسات القياسية على ضرورة قياس الاستقرارية للسلاسل الزمنية، اذ أن المقدرات والاختبارات الإحصائية الناجمة عن تقدير نماذج الانحدار للسلاسل الزمنية غير المستقرة تنتج انحدار زائف (مكي الفاضل ومحمد سعيد،2011:ص101) ،اذ ان قيم معاملات (R2 ، F، t) ترتفع بدرجة كبيرة ويعزى ذلك إلى أن السلاسل الزمنية المدروسة غالباً ما تحمل اتجاها عاما يعكس ظروفاً معينة تؤثر على المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه على الرغم من انتفاء وجود العلاقة الحقيقية بينها مما دعا إلى عدم التسليم بصحة نتائج اختبارات (R2 ، F، t) التي استخدمت بيانات السلاسل الزمنية ولم تأخذ بنظر الاعتبار خصائص تلك السلاسل (يحيى حمود حسن،2009:ص9-ص10) ، ويمكن تعريف استقرار السلاسل الزمنية على أنها حالة عدم وجود نمو أو هبوط في السلاسل الزمنية ، أي ان خصائصها لا تتغير عبر الزمن مما يضفي تذبذبا على البيانات حول وسطها الحسابي مستقلا عن الزمن (عدنان الوردي،1990:ص258)،

واي أن معظم السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار لأنها تتضمن على جذر الوحدة (Unit Root) مما يخلق مشاكل في التحليل القياسي، لذا يلجأ الدارسون إلى اختبار الاستقرارية في السلاسل الزمنية ، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا تحقق فيها ما يأتي انظر (عبد القادر محمد عبد القادر،2006: 648:

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E(y_t) = U \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

2- ثبات التباين عبر الزمن

$$Var(y_t) = E(yt - U)^2 = \sigma^2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

3- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية (K) بين القيمتين (y_t) و(y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغير .

$$Cov(y_{t,yt} - k) = \sum [(y_{t-k} - U)] = y_k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث إن :

U = الوسط الحسابي .

σ^2 = التباين .

y_k = معامل التغير .

اختبار جذر الوحدة لاستقراريه السلاسل الزمنية ، حيث ان اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية المدروسة يعد مهما في مختلف التحليلات الاقتصادية وتوجد العديد من الاختبارات التي تكشف عن جذر الوحدة و منها:(ليلى بديوي خضير،2013: 130-133)

1- اختبار ديكي – فوللر (Dicky - Fuller) المبسط : من خلال اختبار ديكي – فوللر المبسط يتم اجراء انحدار ذاتي للسلسلة الزمنية على وفق المعادلات الاتية :

- اختبار بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني :

$$\Delta y_t = p y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

- اختبار بوجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني :

$$\Delta y_t = a + P y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

- اختبار بوجود حد ثابت واتجاه زمني :

$$\Delta y_t = a + P_t + P_1 y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

وبحسب اختبار ديكي - فولر المبسط على اختبار فرضية العدم (B = 0) مقابل الفرضية البديلة (B < 0)، فإذا كانت (t) الجدولية أقل من (t) المحسوبة يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

(Dicky Fuller،1979: 427-430).

2- اختبار ديكي – فوللر الموسع: ان اختبار ديكي- فولر الموسع يقوم على عناصر ثلاث لفحص من استقراريه السلاسل الزمنية وهي حجم العينة ومستوى معنويتها و صيغة النموذج المستخدم ،وهناك ثلاث معادلات له وهي(عبد القادر محمد عبد القادر،2006: 648):

- بدون حد ثابت وبدون اتجاه زمني :

$$\Delta y_t = P y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \delta \Delta y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (9)$$

- بوجود حد ثابت دون اتجاه زمني :

$$\Delta y_t = a + P y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \delta \Delta y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

- بوجود حد ثابت واتجاه زمني :

$$\Delta y_t = a + P_t + Py_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \delta \Delta y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

وتمثل (K) عدد مدد التباطؤ الأمثل لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ والذي يمكن تحديده حسب معيار Akaik عندما تكون (B = 0) والتي تشير لفرضية العدم ووجود جذر الوحدة، أما (B ≠ 0) فتشير للفرض البديل، فإن كانت القيمة المطلقة المحتسبة أكبر من القيمة الحرجة تقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن السلسلة الزمنية مستقرة ونرفض فرضية العدم، وعندما تكون القيمة المطلقة المحتسبة أقل من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم، أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة ويوجد جذر الوحدة ونرفض الفرضية البديلة .

- توصيف وبناء النموذج القياسي

ان صياغة النموذج القياسي تهدف الى لمعرفة اثر القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني على مستوى الناتج الزراعي بوصفها مساهمة هذا الناتج في الناتج المحلي الاجمالي فان ذلك يتطلب تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل وطبيعة العلاقة بينهما، ومن هنا ان متغير القروض الممنوحة (N) يعد هو المتغير المستقل في النموذج والذي يؤثر على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ويمكن التعبير عن الدوال الرياضية والقياسية للنموذج على وفق البناء الاتي :

- نتائج اختبار استقراريه البيانات

يتم اختبار استقراريه البيانات المستخدمة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمعرفة مدى استقرارها السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لتجنب حدوث الانحدار الزائف الذي يصاحب عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية للبيانات وذلك من خلال استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augment Dicky-Fuller) بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews 7) .

جدول (3) نتائج اختبار الاستقرارية للناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة 1998-2012

الفرق الأول(1)I

الاحتمالات	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	مستوى المعنوية
بوجود حد ثابت واتجاه	-2.369851	-1.970978	مستقرة	%5
بحد ثابت	-3.885875	-3.119910	مستقرة	%5
بدون حد ثابت واتجاه	--2.369851	-1.970978	مستقرة	%5

استخدام برنامج (Eviews 7)

يتضح من الجدول (3) الذي يبين نتائج اختبار الاستقراريه للبيانات المدروسة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي فقد استقرا الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الاول وعند مستوى معنوية 5% .

جدول (4) نتائج اختبار الاستقرارية للقروض الممنوحة للقطاع الزراع في العراق للمدة 1998-2012

الفرق الأول(1)I

المتغيرات	القيمة الإحصائية	القيم الحرجة	النتيجة	مستوى المعنوية
بدون حد ثابت واتجاه	-5.533678	-4.992279	مستقرة	%1
بحد ثابت	-4.913227	-4.057910	مستقرة	%1
بدون حد ثابت واتجاه	-4.549228	-2.754993	مستقرة	%1

استخدام برنامج (Eviews 7)

يتضح من الجدول (4) استقرار السلسلة الزمنية للقروض الممنوحة للقطاع الزراعي في العراق عند مستوى معنوية 1% ولجميع الاحتمالات بوجود حد ثابت واتجاه زمني وبدون حد ثابت وبدون وجود حد ثابت . نتائج تقدير وتحليل اثر القروض الممنوحة على الناتج المحلي الاجمالي.

استخدم البرنامج الاحصائي(Minitab- under windows) لمعالجة البيانات باستخدام الحاسبة الإلكترونية وباتباع اسلوب الانحدار المتعدد (Multiple regression)وتم اجراء اختبار الاحصائيTest (T) للكشف عن معنوية المعلمات في النموذج والتي تظهر معنوية المعلمة المقدرة (أي تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع)اذ كانت قسمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى حرية (n-k) اما اذا كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحتسبة دل على عدم معنوية المعلمات واختبار الذي يفسر تأثير قدرة المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع . وقد تم التوصل الى المعادلة الاتية:

$$GDp = a + bN1$$

$$\mathrm{GDb} = 59456898 + 0.325N1$$

$$3.24 \qquad 3.38$$

$$(R^2 = \ 46.78\ ) \quad (\ R^{-2} \ = \ \%\ 42.6\ ) \quad (\ \mathrm{F}=11.40) \qquad (\ \mathrm{Dw}=\ 1.0030\ )$$

تشير نتائج تقدير الانحدار المتعدد الى ان القروض الممنوحة تؤثر بنسبة قليلة على الناتج المحلي الاجمالي اذ كانت قيمة (t) لمعلمة المتغير معنوية على مستوى (1%) فضلا عن اجتياز النموذج لاختبار (F) بمستوى معنوية مقداره (1%) اذ بلغت قيمتها (F=11.40) وكانت قيمة معامل التحديد (46.78 =R^2) أي ان متغير القروض الزراعية استطاع تفسير ما يقرب من (46.78) من التقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي, ويشير النموذج الى ان تغيرا مقداره وحدة واحدة في القروض الممنوحة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.325) وحدة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

ان النتائج التي توصل اليها الباحثان تؤكد على نقطتين اساسيتين وهما :

1. ان القروض الممنوحة للقطاع الزراعي تتميز بضالتها وعدم قدرتها على النهوض بالقطاع الزراعي لتدني البنى التحتية للقطاع الزراعي وشحة استخدام التكنولوجيا الحديثة فضلا عن بروز ظاهرة التصحر وانخفاض مناسيب مياه الانهار مما يجعل القطاع الزراعي اكثر حاجة لرؤوس الاموال .
2. ان تغير المتغير المستقل (القروض الممنوحة) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) بمقدار (0.325) وحدة وهذا يؤكد ضعف اثر القروض على الناتج المحلي الاجمالي.
3. ان القطاع الزراعي اذا ما اريد منه ان يساهم بنسبة اكبر في الناتج المحلي الاجمالي يجب زيادة نسبة القروض والدعم الحكومي له لضمان حصول التطوير والاصلاح في القطاع الزراعي عن طريق تحديث اساليب الانتاج الزراعية وتحسين مستوى استخدام المكننة الزراعية فضلا عن تطوير المزارعين انفسهم (راس المال البشري) .
4. ان الاموال التي يتم انفاقها على تمويل القطاع الزراعي سيكون تأثيرها واضحا على الناتج المحلي الاجمالي اذا تمت وفق اليات مدروسة.
5. الاعتماد الكبير على مصادر اخرى في تكوين الناتج المحلي كالنفط الذي يعد مورد رئيس في البلد ادى الى تقليل الدعم للقطاعات الاخرى ومنها القطاع الزراعي .

التوصيات

1. ان يتم منح القروض وفقا لأليات وضوابط محددة لضمان استخدامها في تطوير القطاع الزراعي.
2. ضرورة التوسع في تقديم القروض سواء كانت من خلال المصرف الزراعي والاستمرار في المبادرة الزراعية التي تبنتها الحكومة عام 2008 وما بعده وتوسيعها.
3. العمل على تطوير مهارة وكفاءة المزارعين من خلال اقامة الدورات والندوات .
4. وتشجيعهم على ادخال التكنلوجيا الحديثة لما لها من اثر كبير في زيادة الانتاج.

المصـادر

علي محمود عيسى .(2014). القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سوريا. رسالة ماجستير جامعة دمشق.

طارق الحاج .(2004). مبادئ التمويل .عمان , الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع.

عبد الامير ، عبد الحسين شياع و محمد عبد الواحد .(2013). تأثير المبادرة الزراعية في نشاط القرض المصرفي . بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني. مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد .

الفاضل ، مكي والفاتح ، محمد سعيد.(2011). تقويم اداء السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة (1996 – 2009). مجلة العلوم والثقافة ، مجلد (12) ،عدد (2).

يحيى ، حمود حسن وحسام الدين ، زكي . تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، العدد (25) .

عدنان الوردي .(1990). أساليب التنبؤ الإحصائي : طرق وتطبيقات، جامعة البصرة.

خضير ، ليلى بديوي .(2013). الصدمات النقدية وأثرها في أسعار الصرف لمصر والعراق – دراسة تحليلية. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

عبد القادر محمد عبد القادر ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق.

Dicky , DA , Fuller . W . A .(1979). Distribution of Estimators for Autoregressive time series with unit root , Journal of American Statistical Association.